



منظمة المؤتمر الإسلامي
مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية
والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية



تقارير المركز

حول

الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩

يونيو ٢٠٠٩

النظام المالي الإسلامي والصيرفة:

البديل الممكن في أعقاب الأزمة المالية العالمية الراهنة

(الجزء الأول)

الخلفية

كغيرها من العديد من الأزمات المالية والإقتصادية التي حدثت خلال العقود الأربعة الأخيرة، أثبتت الأزمة المالية العالمية الراهنة، ولمرة أخرى، فشل الهيكل المالي العالمي المعمول به، والذي يعتمد أساسا على النظام المصرفي التقليدي بوصفه عاملا رئيسيا. وأثبت النظام المالي العالمي عدم أهليته للتعامل مع البنية المعقدة لآلية الصيرفة التقليدية، التي أدت، مع مجازفتها المفرطة، إلى أزمة العقارات السكنية الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وبدورها إلى أزمة الإئتمان التي تطورت في شكل الأزمة المالية العالمية الراهنة. ولهذا السبب، تحولت الأزمة المالية العالمية الراهنة إلى "أزمة ثقة" في النظام المالي العالمي المعمول به حاليا.



وعلى ضوء القلق الذي أثير مؤخرا تجاه أهلية نظام بريتون وودز (Bretton Woods) ومؤسساته الكبرى، مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، ركزت بعض الأفكار على الحاجة العاجلة لتحديث وإعادة إصلاح النظام المالي العالمي لمستوى يمكنه من

تفادي مثل هذه الأزمات. وكما نادت بعض الأصوات المهمة بإنشاء هيكل مالي جديد لإشراك البلدان الصاعدة والنامية الكبرى في مسيرة إتخاذ القرار العالمي. وهذا يشير ضمنا إلى أنَّ الأندية الإقتصادية للبلدان الصناعية، مثل مجموعة الثمانية، لا تستطيع التصدي بصورة فعالة للقضايا الإقتصادية والمالية في غياب التنسيق اللصيق والتعاون مع العالم النامي.

وبالطبع، يبدو الأمر موضوعيا لأي منظمة مكلفة برصد ومراقبة الإقتصاد العالمي أن تتضمن ممثلين لجميع الإقتصادات الكبرى. ففي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى ذكر وجهات روبرت زويليك، رئيس البنك الدولي، حول ضعف النظام المالي العالمي الراهن، التي أشار فيها إلى أنّ الدهر قد عفا على المنظمات الدولية التي تستغني عن بلدان مثل الصين، الهند، البرازيل، المملكة العربية السعودية وروسيا.



وكما حدث في الأزمات المالية السابقة، رمت الكثير من الأصوات اللوم على ممارسات وتطبيقات الصيرفة التقليدية كونها الوسط الذي تأصلت منه الأزمة الراهنة. وفي الحال، أدى القلق الكبير بالتخوف من إنهيار النظام المالي العالمي إلى البحث الطموح عن

خطط إنقاذية للبنوك. وأدت الأزمة المالية الراهنة إلى تعالي بعض الأصوات التي تنادي بإعادة التفكير في نظم مالية بديلة أخرى. ومن بين هذه البدائل، جرى التداول المستفاض حول النظام المالي الإسلامي ونظامه المصرفي، وخاصة في العديد من البلدان النامية، وضمنها بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.



وفي القوت الراهن يجري العديد من المهتمين من النقاش والحجج التي تشير إلى إمكانية تفادي الأزمة المالية العالمية الراهنة لو كان النظام المالي العالمي يعمل بالنظام المالي الإسلامي ونظامه المصرفي بدلا عن

النظام التقليدي. وبمعطى هذه الشؤون، يهدف هذا التقرير الموجز إلى تقديم الأسباب المنطقية التي تقف وراء هذه الحجج وإيضاح الكيفية التي يمكن أن يتفادى بها النظام المالي الإسلامي والصيرفة الإسلامية الأخطاء التي وقع فيها النظام التقليدي المعمول به في الوقت الراهن.

النظام المصرفي التقليدي واندلاع الأزمة



أصبح الأمر الآن في غاية الوضوح أنّ السبب وراء الأزمة المالية الراهنة، التي بدأت في الولايات المتحدة، تسببت فيها المؤسسات المالية الكبرى بإقراض المال للأفراد الأكثر مقامرة ومجازفة (المقترضين خارج قوانين التسليف المتعارف عليها) لشراء العقارات السكنية. وخلال قيامها بذلك، أخلت

هذه المؤسسات بالقانون التقليدي للتسليف الذي يكفل منح القروض للقادرين على إعادتها أو للمؤسسات ذات التصنيف الائتماني الجيد. فكانت البنوك تعتقد أنه ليس هنالك ما يدعو للقلق طالما أنّ أسعار المنازل في ارتفاع مستمر، الشيء الذي، في حالة التعويقات، يمكنهم من كسب الربح بإعادة بيع المنازل. وكان المستلفون على قناعة بنفس السيناريو حيث إنهم لا يزالون قادرين على إعادة دفع دينهم بعد بيع منازلهم بأسعار عالية.

ولكن سار كل شيء في الإتجاه الخطأ عندما ارتفعت معدلات سعر الفائدة نتيجة للزيادة الغير مسبوقه في أسعار الغذاء والطاقة التي أدت للضغوط التضخمية. وكانت النتيجة عزوف الناس عن شراء منازل جديدة، وحتى الذين اشتروا منازل من قبل أصبحوا غير قادرين على تسديد قروضهم العقارية. وفي حقيقة الأمر، حتى القادرون على دفع قروضهم والذين تحصلوا على تلك الإئتمانات في حدود الأطر اللائحة للإقراض رجحوا عدم تسديد أقساط القروض التي اشتروا بها العقارات السكنية مع وصول قيمة منازلهم إلى مستوى أقل من قيمة القرض العقاري. ومع إنخفاض الطلب على شركات العقارات السكنية نتيجة للمعدل المتزايد للمقايضات التي نجمت عن العرض المفرط للمساكن بدأت أسعار المساكن في الهبوط بمعدل كبير. ونتيجة لذلك، بدأت البنوك ومؤسسات التسليف الأخرى تواجه نقصا في التمويل لإعادة تسديد ديونها.

وفي الحقيقة، كان من الممكن أن يظل موضوع إنهيار سوق الإسكان في الولايات المتحدة كأزمة إسكان فقط في إقتصاد الولايات المتحدة؛ ولكن النسب العالية لإستخدام الدين لتكملة الإستثمار والإستخدام الواسع للمشتقات المعقدة المرتكزة على الرهن العقاري في السوق المالي العالمي دفعت بالأزمة إلى أسواق مالية أخرى خارج الولايات المتحدة مع قيود واسعة على السيولة. فقبل إندلاع الأزمة، قامت العديد من البنوك الكبرى والمؤسسات المالية بإستدانة مبالغ ضخمة، ولإعادة تسديد ديونها، إعتمدت أولاً إعتماذا كبيرا على بيع ديون الرهن العقاري التي تمت في الإطار المعمول به في الرهن إلى شركات الإستثمار الأخرى وصناديق الإحتياط. وأسوأ شيء حدث هو أن هذه البنوك بدأت تبيع قروض الرهن العقاري التي تمت خارج القوانين المعمول بها - قروض الرهن العقاري المعطاة لغير القادرين على إستعادة ديونهم إلى البنوك - إلى العملاء الماليين الآخرين الذين قاموا بدورهم ببيعها إلى شركات الإستثمار الأخرى.

في البدء قامت تلك البنوك والمؤسسات المالية ببيع سندات الرهن العقاري التي تمت في الإطار القانوني، ولكن بعد أن غمرها الجشع للحصول على أرباح أكثر، بدأت أيضا ببيع سندات الرهن العقاري التي تمت خارج الإطار القانوني للرهن. وكانت هذه المؤسسات مبدعة لدرجة أنها خلقت العديد والمتنوع من الأدوات المالية المشتقة التي احتوت على سندات رهن عقاري ذات مستويات مختلفة من الخطورة لتتمكن من خدمة جميع المستثمرين بمختلف أنواعهم، من محبي المغامرة إلى الذين يتفادون الوقوع فيها. وفي وضع مثل هذا، تم تقديم ضمان بحق المطالبة في حالة فشل تسديد قيمة الرهن العقاري للذين قاموا بشراء هذه السندات بأقل قدر من المخاطر، ووعد الذين قاموا بشراء السندات بمستوى متوسط من المخاطر بالتمويل المتوفر في المرحلة التالية وتبقى ما بقي من التمويل للذين قاموا بشراء السندات بمستوى عالي من المغامرة والخطورة. لم تكن البنوك قلقة تجاه ديونها التي قامت ببيعها لظالما أنها حولت مخاطرها إلى مشتري الديون.

ونتيجة لذلك، إنتشرت خطورة القروض في النظام المالي برمته عن طريق تلك المشتقات - السندات المدعومة بالرهن العقاري والتزامات الديون المرهونة. وباعتبار أن المخاطر كانت منخفضة مع الإرتفاع الذي كان مستمرا في أسعار المنازل، إنغمرت شركات التأمين هي الأخرى في هذه اللعبة، فقامت بتأمين ديون البنوك وطالبت مشتريي الديون بدفع الأقساط لديون الرهن العقاري المباع من قبل البنوك. وبهذه الشاكلة قامت مشتقات سندات الرهن العقاري بربط عدد من اللاعبين بعضهم البعض في النظام المالي، لا سيما أنهم كانوا جميعا قانعين بالحصول على أرباح عالية. وفي نهاية المطاف، وعندما واجه القطاع العقاري نسبة عالية من العجز عن السداد وواجهت البنوك والدائنين الآخرين نقصا في التمويل لتسديد ديونها إنتفخ البالون بالأموال الخيالية القادمة من المشتقات وانفجر في أخيرا في شكل أزمة ثقة ولدها الجشع والإنغمار الطائش.

ووصل الأمر إلى أن البنوك أصبحت عاجزة حتى عن تمييز قروضها السليمة، ومن ثم توقفت عملية التسليف بين البنوك نتيجة لعدم تمكنها من وضع الثقة في التمويل بشبهة أنها تشتري الأموال الخيالية. وعندما أصبحت المشتقات عديمة القيمة تحولت المؤسسات التي تحوزها إلى مؤسسات مفلسة وعاجزة عن التسديد. ففشلت المؤسسات المالية عن الحصول على المال لتسيير حتى معاملاتها العادية أو متطلباتها قصيرة الأجل، الشيء الذي أشار إلى أن النظام المالي يقف في وسط أزمة سيولة مالية مؤدية إلى إفلاس واسع النطاق. "ومع الوضع في الإعتبار الدور المركزي الذي لعبته البنوك الأمريكية والأوروبية في سوق الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، فإنه ليس من المدهش بدأها الإعلان من الخسائر" (BIS, 2008, 5). فقد لقيت بنوك كبرى ومؤسسات مالية في الولايات المتحدة الأمريكية - سيتي بنك، اتش اس بي سي، بير استيرن وميريل لينش - وفي بريطانيا - نورثن روك، البنك الملكي الاسكتلندي، وبيركليز - إلى جانب عدد آخر في العديد من البلدان الأوروبية خسائر فادحة.

الحجة على النظام المالي التقليدي



أصبح الأمر واضحاً أنه قد لا يزال الرهن العقاري الفاتر مشكلة أمام القطاع المصرفي والمؤسسات الأخرى المرتبطة به في الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، زاد فرط استخدام السندات المالية في شكل مشتقات إقتراضية المشكلة تعقيداً بتهديدها للنظام المالي برمته

لدرجة أتت به على حافة الإنهيار. ويعتمد النظام المالي العالمي بدرجة كبيرة للغاية على المشتقات المالية التي تعتمد أساساً على معاملات لا تشمل تبادل للسلع والخدمات الحقيقية.

وفي الحقيقة، فحتى إنفجار الأزمة المالية الراهنة، لم يكن الكثير من الناس على وعي بهذه المشتقات رغم أن هذا النوع من الأدوات المالية يشكل السوق المالية الأكبر في العالم. وبالطبع، ليس للمشتقات المالية قيمة جوهرية، فهي لا تمثل شيئاً سوى أنها مغامرات فقط. ففي هذا السياق، يجدر بالذكر أن تشابمان (R. Chapman) كان أول إقتصادي أثار موضوع الآثار السلبية لإحتيال تطبيقات المشتقات المالية، عندما برهن على ذلك في عقد مضى بقوله "إنَّ النقطة التي لم يصل إليها أي شخص حتى الان هي أن شراء المشتقات لا يمثل أي نوع من الإستثمار. فهو مقامرة، وتأمين ومراهنات بأسهم عالية. فالمشتقات المالية تعود بلا شيء على صاحبها" (Chapman, 1998).

وحسب بنك التسويات الدولية، يصل المبلغ التقديري للتبادل التجاري المباشر في عقود المشتقات المالية التي لم تسدد بعد ٥٩٢ ترليون دولار أمريكي بنهاية ديسمبر ٢٠٠٨ (الشكل رقم ١)، ما يعادل تقريباً عشرة أضعاف قيمة الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان في العالم، والذي يبلغ حوالي ٦٠ ترليون دولار أمريكي. والشكل الشائع للإتجار في مشتقات القروض، أي مقايضات تخلف الائتمان، زاد بصورة ملحوظة السنوات القليلة الماضية، وبلغ ٥٨ ترليون دولار في ديسمبر ٢٠٠٧، أو ما يعادل ١.٠٥٪

من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، علماً أنّ هذه النسبة كانت قد بلغت ١٥٪ في ديسمبر ٢٠٠٤. وهذا يشير ضمناً إلى أنّ المغامرين يمكنهم المقامرة بقدر ما يستطيعون بالأموال التي لا يملكونها في الواقع، وهذا هو الشيء الذي أدى إلى الزيادة الضخمة في الخطر (Brown, 2008).

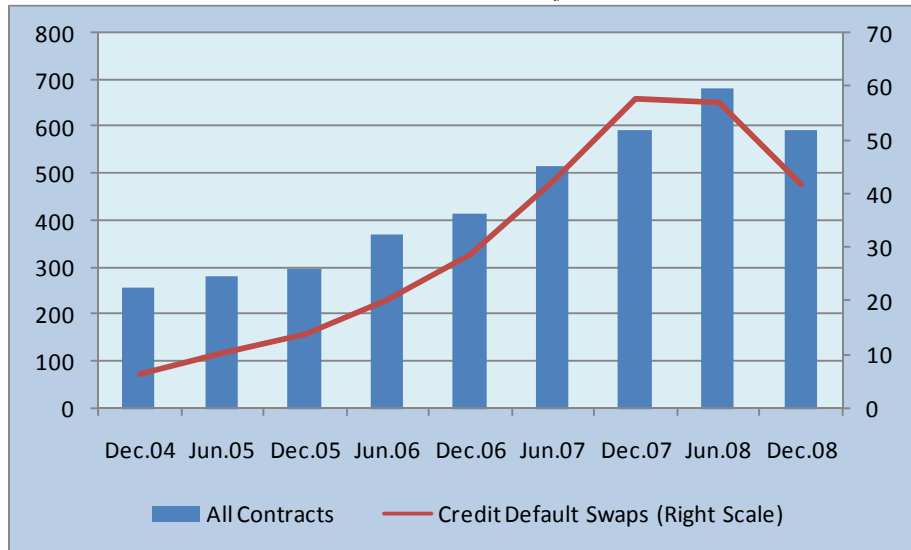


ويعطى هذا الوضع، فمن المقبول على نطاق واسع هو أنّ المشاركة ذات المستوى العالي في المعاملات الإسمية بدون قيمة حقيقية كان السبب الرئيسي وراء حدوث الأزمة المالية العالمية الراهنة. وهذا يعني ضمناً أنّ النظام

المالي التقليدي ذو تفاعل ضعيف مع الإقتصاد الحقيقي، وعليه تأثر تأثراً كبيراً بالمعاملات التخيلية أو الغير واقعية في سوق المال، متجاهلاً ظروف العرض والطلب الحقيقية أو إتجاهات الإنتاج في الإقتصاد.

وبالطبع، فإنّ الأزمة المالية العالمية الراهنة ليست الأولى ولا يبدو أنّ تكون الأخيرة من نوعها عند الوضع في الإعتبار الهيكل القائم لبنية التمويل العالمي. وكما أكد استقليتز (2003, 54) "... أصبحت الأزمات المالية العالمية أو أشباهها حدث منتظم... ويصبح في غاية الندرة أن يكون ليس لبلد أزمة مما هي لديه، وبيعض التقديرات فقد حدثت ١٠٠ أزمة خلال الخمسة وثلاثين عام الماضية."

الشكل رقم ١: الاتجار المباشر لطرفين في المشتقات المالية (مبلغ التقديري للمتأخرات، ترليون دولار)



المصدر: بنك التسويات الدولية، إحصائيات المشتقات المالية

النظام المالي الإسلامي والصيرفة: البديل الممكن

تعتبر الأزمة المالية العالمية الراهنة على نطاق واسع الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية. فقد أثرت بشكل جاد على عدد من المؤسسات الناجحة والناشطة في سوق التمويل العالمي، ومن بينها بعض من تلك التي تعتبر مؤسسة تأسيساً جيداً "وذاً ضخامة تمكّنها من تفادي الفشل". وفي مقابل هذه، أثبتت المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على نطاق العالم أنها محمية بعض الشيء من الأزمة. وتبعاً لذلك، وبمعطى أنّ الأزمة المالية الراهنة كشفت نقاط ضعف نظام المصارف التقليدية والتمويل، فقد قاد صمود المؤسسات الإسلامية أمام الإضطراب المالي الراهن العديد من المحللين، وخاصة بالبلدان النامية، إلى الخروج بمقدرة التمويل الإسلامي ونظام الصيرفة الإسلامية تقديم الحل إلى ضعف النظام المالي التقليدي وإمكانه أن يكون البديل المجدي له.

يلزم التمويل الإسلامي بوجود أن تكون المعاملات المالية متمشية مع القانون الإسلامي، الشريعة الإسلامية. وعليه يجب أن تكون هذه المعاملات خالية من الربا (ربح الفائدة أو المراباة)، والغرار (عدم اليقين وإتضاح الرؤية)، والميسر (القمار). وعلاوة على ذلك، "تسترشد الصفقات أو المعاملات المالية في الصيرفة والتمويل الإسلامي بالهدف النهائي المتمثل في تحقيق مثل العدالة المنصفة حيث تعطى الأولوية إلى التمويل القائم على أساس المساواة وليس على أساس الديون (Kassim and Majid, 2009).

ومن منطلق أنّ تحقيق العدالة في المجتمع البشري هو واحد من المبادئ الرئيسية في الإسلام، فإنّ الإفناء بها في المعاملات المالية يستوجب مشاطرة الربح والخسارة حتى لا يرمى كل العبء على عاتق المستثمر (Chapra, 2008, 14). ففي هذه الحالة تحتاج المؤسسات المالية تقييم المخاطر بجديّة أكثر والمراقبة الفعالة لإستغلال التمويل المالي من جانب المستلفين. فهذا يشير ضمناً إلى أنّ الدائن (البنك)، يعمل كوكيل للمستلف، ملم بالمعلومات الكاملة عن الكيفية التي سيستخدم بها المستلف القرض دون ترك أي مجال للمعلومات المغلوطة.

وعلى النقيض من ذلك، تركز عملية التسليف في نظام الصيرفة التقليدية على مسألة المعلومات غير المتماثلة والخطر الأخلاقي. فالمستلفون ملمون بأعمالهم الخاصة بهم بأكثر مما يعلم الدائنون. وبما أن المستلفون في موقف يؤهلهم لإخفاء معلومات عن البنك، فبإمكانهم بسهولة استخدام القروض في أغراض أخرى تختلف عما حددوها في الإتفاق، واضعين بذلك مخاطر خفية على البنك عبر بياناتهم المضللة حول دخلهم؛ وهي القضية التي لم يتم تناولها بصورة جدية من قبل البنوك المتهورة والطائشة في الولايات المتحدة الأمريكية قبل حدوث أزمة الرهن العقاري.

ومن ناحية أخرى، لا يسمح النظام المالي الإسلامي بتكوين الدين عبر الإقراض المباشر و/أو التسليف، ولكنه يتطلب تكوين الدين من خلال بيع أو تأجير "الأصول الحقيقية" عبر المبيعات المختلفة التي تتماشى والشريعة الإسلامية - وأنماط الإستئجار أو الأدوات التمويلية، مثل المرابحة، الإجارة، السلام، الإستثناء والصكوك. والهدف من ذلك مساعدة الأفراد والشركات لشراء السلع والخدمات الحقيقية التي هنالك حاجة لها في الوقت الراهن مع إعتبار المقدرة على إعادة تسديد القروض في وقت لاحق. وفي هذا السياق، ومما يجدر ذكره هو أن لنظام التمويل الإسلامي شروط محددة يمكنها المساعدة في منع التوسيع المفرط للديون، والتي يمكن تلخيصها حسب ما أشار إليه (Chapra, 2008, 15-16) كالآتي:

- يتعين أن تكون الأصول المباعة أو المستأجرة أصولاً حقيقية، وليست خيالية أو نظرية؛
- يتعين أن يكون البائع مالكا للسلع المباعة أو المستأجرة؛
- يتعين أن تكون المعاملة معاملة تجارية حقيقية مع إدراك تام بعملية التسليم والتسلم الفعلية؛
- يمنع بيع الدين، وعليه تنعدم إمكانية نقل الخطر المصاحب إلى شخص آخر. فيتعين أن يتحمل

المدان الدين وما يلحق به من مخاطر.

وتحت هذه الظروف، يتضح أن قوة الإقتصاد الإسلامي تستند على أن الأدوات المالية المتماشية مع الشريعة الإسلامية مبنية على الإقتصاد الحقيقي وليس على التنظير والخيال والممارسات الخاطئة. ومع

عدم المقدرة على الإتجار في الديون سوف لن يتمكن سوق المال من الإتساع متخطيا ما يمكن أن يتحمله الإقتصاد الحقيقي. وعليه، فإنَّ إزالة المشتقات المالية ومعاملاتها، الخيالية في جوهرها والتي لا تضيف قيمة تذكر إلى الإقتصاد، يجنب تسلسل ردة فعل أي فشل في تسديد الديون، الشيء الذي كان بمثابة السبب الرئيسي في إنهيار المؤسسات المالية الكبرى خلال الأزمة المالية الراهنة. ونتيجة لذلك، فإنَّ غياب جميع هذه الشروط كان بالطبع من بين الأسباب الرئيسية التي ساهمت في حدوث الأزمة المالية الراهنة. وهذا هو السبب الذي دعا بالعديد من الخبراء والمحللين إلى مساندة عملية تطبيق مبادئ التمويل الإسلامي.

وبعد مواجهتها لمخاطر الأزمة المالية العالمية، تقوم الان العديد من البنوك في شتى أنحاء العالم بتأسيس وحدات للتمويل الإسلامي بها، جاذبة بذلك صناعة صاعدة تقدر بمبلغ يتراوح بين من ٧٠٠ بليون دولار إلى ترليون دولار أمريكي في حجم أصوله وينمو سنويا بنسبة تتراوح من ١٥ - ٢٠٪ (Reuters, 2009). فاليوم يلقي الإستثمار في إطار نظم التمويل الإسلامي قبولا في عدد كبير من البلدان - إسلامية وغير إسلامية - مثل إندونيسيا، ماليزيا، تركيا، اليابان، الصين، إنجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية، ويواصل في الإتساع إلى العديد من البلدان الأخرى كبديل أو مكمل لنظام التمويل التقليدي والصيرفة. ويشير ويلسون (2009) إلى أن النظام المالي الإسلامي "يقدم البديل العملي للنظام المالي والمصرفي التقليدي وأقل عرضة للأزمات المتكررة. ويشير إنتشار التمويل الإسلامي في الأسواق الغربية إلى أنه أصبح الان يعامل معاملة جادة من قبل وزارة العدل والمالية."

المصادر

- BIS, (2008, June 30). 78th Annual Report, Bank for International Settlements, Basel.
- BIS (2009), Statistics on Derivatives, Bank for International Settlements, [www.bis.org].
- Brown, E., (2008, September 18). "It's the derivatives, stupid! Why Fannie, Freddie and AIG all had to be bailed out", [www.webofdebt.com]
- Chapman, R., (1998). "The Derivative Mess",
[http://www.usagold.com/derivativeschapman.html].
- Chapra, M.U., (2008), "The Global Financial Crisis: Can Islamic Finance Help Minimize the Severity and Frequency of such a Crisis in the Future?", A paper presented at the Forum on the Global Financial Crisis at the Islamic Development Bank on 25 October 2008.
- Kassim, S.H., and M.S.A. Majid (2009, March 11), "Islamic Finance: A Growing Industry: The Proliferation of Interest-free Finance", IslamOnline.net.
- Reuters (2009, April 16), "UBS sees growth in Islamic finance" [www.reuters.com].
- Stiglitz, J., (2003). "Dealing with Debt: How to Reform the Global Financial System", Harvard International Review, Spring.
- Wilson, R., (2009, February 15), "Why Islamic Banking Is Successful? Islamic Banks Are Unscathed Despite of Financial Crisis", IslamOnline.net.